ستراتيجية الامن الوطنى و بناء القوة

اعداد

اللواء الملاح الركن (المتقاعد)

فيصل حمادي غضبان العمري

رئيس اركان القوة الجوية (سابقاً)

ستراتيجية الامن الوطني و بناء القوة

المقدمة

1. إن الدفاع عن الوطن ليس برنامجاً عسكرياً و إن كان ينفذ تحت مظلة القوات المسلحة و برعايتها و لكنه برنامج وطني يتناول عناصر و مقومات الامن الوطني بكافة ابعاده السياسة -الاقتصادية – العسكرية – الاجتماعية – الاعلامية و السعي لدمجها في اطار منظومة امن وطنية متكاملة مع الاخذ بنظر الاعتبار ضغوطات السياسة الدولية و تأثيرات السياسة الجغرافية و طبيعة التحديدات البنوية التي يتضمنها الاقتصاد الوطني ..مما يتطلب من صانعي السياسات واصحاب القرار أن يدركوا جيداً أن ادارة الدولة ليس وظيفة فردية مقتصرة على عناصر محدودة في النظام السياسي أنما هي مسؤولية وطنية ينهض بها جهاز الدولة بكافة عناصره ومؤسساته و على كافة عناصر هذا الجهاز الضخم ان تنهض بمسؤلياتها و ان يقوم كل بدوره المحدد بدقة بكل فعالية و موضوعية .. و اذا لم تعمل هذه المنظومة بتناغم و انسجام فأن السياسة الوطنية ستفتقر الى الفعالية في التخطيط و الى الجدية في التنفيذ و ستقصر عن الوصول الى نهايتها الطبيعية.كما يجب ان يكون القرار الوطني مبنيا بصورة حصرية على الاعتبارات السياسية التي تحقق الاهداف والمصالح الوطنية .

2. بناء القوة حق مشروع كفلته القوانين الدولية بأعتبار القوة مظلة للسيادة الوطنية لأن من لم تكن لديه القدرة الذاتية للدفاع عن نفسه لايوجد من يقوم بذلك بدلا عنه..وبما أن الدفاع هو الشكل الاقوى للحرب يبقى مفهومه الصحيح هو تجنب التصادم.. ولكن عندما تعجز السياسة عن حل الازمات و من منظور السوق السياسي الشامل للدولة في الدفاع عن المصالح الوطنية بأستخدام قدرات الأمة اما بالتلويح باستخدام القوة (الردع) او الاستخدام المباشر لها في خوض (الحرب) ومن هذا نرى إن الحرب وظيفة طبيعية للسياسة في ادارة النزاع ووسيلة فاعلة من وسائل الدفاع مما يفرض على الدولة النهوض بتطوير و استثمار جميع عناصر القوة باعتبارها الأدوات الأساسية لتحقيق الاهداف الوطنية و بشكل خاص استخدام القوات المسلحة لكونها الذراع التي ينفذ بواسطتها السوق السياسي الشامل.

3. صياغة ستراتيجية الامن الوطني يتم على ضوء متطلبات السياسة الدفاعية والامن الداخلي و امكانية استخدام القوات المسلحة بشكلها (الدفاعي- التعرضي) مما يتطلب تبني عقيدة عسكرية واضحة منبثقة من البيئة النظرية للعقيدة السياسية حفاظاً عليها من الانحراف فيما لواختلف التطبيق عن مساره المرسوم وهنالك شواهد كثيرة في هذا الجانب..و لاجل ان تبقى العقيدة العسكرية و استخدام القوات هو الضمان الحقيقي للدفاع و المحافظة على حق و امن المواطن يجب ان تكون بعيدة عن مؤثرات السياسة. كما ان بناء اية قدرة حديثة و متطورة تعتبر احدى الاجراءات المعقدة ضمن عمليات بناء القوة لاي بلد لما يتطلب ذلك من امكانيات كبيرة تتعلق بتيسر عناصرها لتحقيق الدور المرسوم للاهداف الوطنية المطلوبة.. وبما ان الحرب الحديثة تشهد تطور هائل في مجالات التسليح و التجهيز و التنظيم والمعدات واساليب القتال العملياتية و التعبوية المختلفة فأن معظم جيوش العالم تسعى للاستفادة من هذا التطور للحفاظ على توازنها و قدراتها القتالية لمواجهة المجهول او المتوقع..لكون المعركة فعالية نهائية اذا خسرها القائد لايستطيع ارجاعها و لكنه يتمكن من كسبها اذا استطاع تهيئة مستلزماتها مما يتحتم عليه ان يعمل بجهد واستعدادات استثنائية طيلة الفترة الزمنية التي تفصل بين الاستحضارات للحرب وخوض غمارها .وان التدريب الراقي هو من اهم تلك الاستحضارات لان نهاية التدريب هو بداية العمليات .

4. القرارات الوطنية الكبرى و خصوصاً تلك المتعلقة بالحرب و السلم لم تكن خالية من مؤثرات السياسة الدولية مما يجب على مصممي سياسات المستقبل ان يدركوا ان طبيعة التفاعلات في السياسة الدولية و عمق تأثيرها في صياغة الستراتيجيات في كافة مراحل التخطيط يتطلب تاسيس فهم عميق لكافة الاعتبارات السياسية و الاقتصادية و الجغرافية و البيئية و المجتمع و العلوم و التكنولوجيا الحديثة و تأثيراتها المتداخلة في تصميم السياسة الوطنية و من هذا المنطلق ليس المطلوب من مصممي السياسة أن يكونوا خبراء في جميع المجالات بصفتها المجردة ولكن من منظور علاقتها بالأمن الوطنـــــــي و متطلبات التخطيط والتنفيذ.

ويتضح من ذلك ايضا ان بناء القوة مسؤولية سياسية و طنية و إن بناء و تكوين القدرة العسكرية بصورة عامة والقدرة الجوية بصورة خاصة جزء مهم من هذه المسؤولية وتنبثق اهميتها من تأمين التفوق الجوي الذي يجعل اسلحة الخصم لاتجدي نفعاً كما ان لاسيادة على الارض بدون سيادة في الجو.وان البلد الذي لا يمتلك مظلة جوية يبقى ضعيفا مهما كانت قوته على الارض .

الـغـايـة

5. بيان أهمية بناء القوة ضمن تكامل قدرات الامة في تحقيق ستراتيجية الامن الوطني .

ستـراتـيـجـيـة ادارة الـدولـة

6. لكي تنسجم ستراتيجية الدولة مع الواقع الاقليمي و الدولي مع استمرارية تأمين العلاقات و المصالح من أجل الحفاظ على مرتكزات و مبادئ الدولة ليس بعيداً عن ذلك يجب أن تصاغ ستراتيجية ادارة الدولة من النظرية العامة للتخطيط الستراتيجي المعاصر بالاستفادة من دراسة و تحليل النظريات الستراتيجية العالمية المعاصرة ضمن المفهوم الدولي مثل (الاحتواء- الردع- الدفاع -الوقائية).

7. الدولة هي الوعاء الذي يجري من خلاله تخطيط الستراتيجيات الوطنية و ادارتها وتنفيذها لتحقيق الاهداف الوطنية..عليها ان تحدد السياقات و المفاهيم الصحيحة التي تمكنها من النهوض بمهمتها الوطنية الكبرى والاخذ بنظر الاعتبار النماذج الاقليمية و الدولية عن كيفية ممارسة الادارة مع مراعاة الخصوصية في ذلك.دون اللجوء الى استنساخ تجارب الاخرين و الاستفادة من تلك الستراتيجيات في معالجة الازمات وكيفية التصرف تحت ظروف الحرب و السلم والمرحلة الانتقالية بينهما والمتمثلة بالنزاع و يتطلب ايضا الاستمرار في فحص النظام الحكومي التنفيذي والنظام القضائي و النظام البرلماني التشريعي و دوركل نظام في ستراتيجية ادارة الدولة .

البيئة الاجتماعية و السياسية

8. تعتبر هذه البيئة الحاضن الرئيسي التي تنبثق منه الابعاد غير العسكرية للامن الوطني من خلال النظام السياسي وطبيعة المجتمع كما يجب مراقبة العلاقة بين هذه الاعتبارات و مدى تأثيرها في ستراتيجية الامن الوطني بشكل مباشر على الاستقرار و الامن الداخلي مع توظيف عناصر القوة فيها لصالح تلك الاستراتيجية الشاملة ومن هذا نرى ان خصائص المجتمع مثل الشخصية الوطنية و النمو السكاني والثقافة السياسية المجتمعية والوحدة الوطنية و التماسك بين مكونات المجتمع و اتخاذ المواطنة هي الكلمة العليا على الفرعيات الاخرى.و انسجام وتناغم تلك الخصائص مع هيكل و نوع النظام السياسي بشكل وطني بعيد عن الاعتبارات الاخرى سوف يخلق بيئة اجتماعية صحية تسهم و تساعد بشكل مباشر و غير مباشر في النهوض بالعملية السياسية التي بدورها لو عملت وفق المنظور المرسوم لها ستكون مخرجاتها النهوض بالبلد و تحسين الامن و انجاز التنمية بمختلف جوانبها و عكس ذلك ستقود مؤثراتها المجتمع نحو المجهول.

العلاقات الدولية و تأثيراتها في ستراتيجية الدولة

9. العلاقة بين السياسة الوطنية و السياسات الدولية و الاقليمية هي اعتبار فاعل و مؤثر في ستراتيجية الامن الوطني لما تشكله مضامين القانون الدولي و اعتبارات تلك السياسات محورا اساسياً في مفهوم حق استخدام القوة للدفاع عن النفس و تحقيق الامن و الاستقرارالداخلي لاي بلد من اجل الوصول والمحافظة على الاهداف الوطنية العليا. مما يتطلب من قيادات الدولة و صانعي القرار السياسي التعامل مع المؤثرات الاقليمية و الدولية و التفاعل معها من اجل تكييفها لصالح ستراتيجية الامن الوطني من خلال الموقف من تلك السياسات والمواثيق الدولية و الاقليمية و خاصة تلك التي تتعلق بضبط التسليح و نزع السلاح و عدم الانتشار وماهي الجدية في تطبيق القوانين الدولية التي تحكمها بعيدا عن الانحياز والكيل بمكيالين كما ان تقييم ومراقبة الدولة للسياسة الخارجية و اداء الجهاز الدبلوماسي تؤمن الحفاظ على مسارات السياسة الوطنية الصحيحة مع مسارات السياسة الدولية و الاقليمية و التي تحكمها المصالح من اجل الاستقرار و الامن و عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

تأثيرات السياسة الجغرافية

10. تلقي السياسة الجغرافية (الجيوبلتك) بظلالها على ستراتيجية الامن الوطني بشكلها الشامل مما يتطلب من المخططين الستراتجين الاخذ بنظر الاعتبار مدى تأثيراتها المباشرة و غير المباشرة في ستراتيجية الدولة بشكل شامل مع تحديد التداخلات مع دول الاقليم و خاصة دول الجوار و تأثيرها المباشر في اسلوب التخطيط للامن الاستراتيجي الوطني في قضايا الدفاع و الامن مع الاستمرار في تحليل و تقييم ملفات الجغرافية السياسية و القضايا و الاحداث المعاصرة و المتغيرات الاقليمية ذات الصلة المباشرة بالامن الوطني و اهم تلك التأثيرات الانية والتغيرات المفاجئة والحادة كما حصل مؤخرا في المنطقة والتي تسمى بالربيع العربي الذي اكثر ما يستدعي فيه ذلك الاستقطاب الحاد بين تفسيرين متناقضين لامجال للجمع بينهما .....تفسير يقول بأن الربيع العربي هو لحظة تاريجية تجمعت فيها عوامل الاحباط العربي الداخلي مع امكانيات التفهم الاجنبي الخارجي له.و تفسير ثان يقول بان الربيع العربي كان مؤامرة امريكية و اوربية لاعادة استعمار الوطن العربي عبر التلويح بقمصان الديمقراطية والتغييرو حقيقة كلا التفسيرين يسقط من حساباته حقيقة (التخطيط) فالتفسير الاول يقصر فعلاً عندما يذكر حقيقة المؤثرات التي قامت بها مراكز صنع القرار في الغرب و اهلتها للدخول على خط الربيع العربي و التفسير الثاني يقصر كثيراً حينما ينكر حقيقة الدور الشعبي الخالص ويتشبث برواية المؤامرة التي بلغت حد القدرة على تعبئة عشرات الملايين و توجيههم في الشوارع و قد يتسأل سائل ما الفرق بين التخطيط و المؤامرة مادام إن النتيجة واحدة و لكن الحقيقة أن الفرق كبير لان التخطيط جهد بشري يمكن مواجهته و التغلب عليه بفعل بشري اخر مواز له وانه محكوم بحسابات واقعية و منطقية و عقلانية ..أما المؤامرة فهي فعل ظلامي تتداخل فيه مؤثرات الخيال و الاسطورة و المبالغة. و في كلا الحالتين يبقى الشعب العامل المؤثر في تلك المتغيرات مما يتطلب من السياسة الناجحة كيفية استيعاب الجماهير و تكيفها لتحقيق المصالح الوطنية.

(5- 30)

نظريات الحرب و عناصر القوة الوطنية

11. الدفاع هو الشكل الاقوى للحرب لكونه يجنب التصادم و معالجة المشاكل سياسياً و لكن على الدولة ان تكون جاهزة لمواجهة فشل السياسة في حل الازمات والقدرة على دفع الضربات و تجنبها من خلال مقاومة اي اعتداء إن كان متوقعاً او مفاجئاً بأستثمار

كامل امكانياتها و من هذا المنطلق عليها استيعاب نظريات الحرب كوسيلة للدفاع و تحقيق الامن الوطني و ما هي عناصر القوة و الضعف في هذا الجانب مما يتطلب الاخذ بنظر الاعتبار مايلي :

أ. تصميم الاستراتيجيات على اساس المصالح و الاهداف الوطنية والتعامل بجدية مع كافة العناصر المؤثرة في هذا الجانب.

ب. يجب على مصممي السياسة الوطنية أن لا يتجاوزوا الفكر الايدولوجي للدولة و اتجاهات الرأي العام و خلاف ذلك قد تواجه الدولة ضغوطات معقدة ربما تقودها الى الفشل.

جـ. على الدولة الاستمرار في البحث و دراسة و تحليل عناصر القوة الوطنية بكافة اشكالها بأعتبارها الادوات الاساسية في تخطيط و ادارة الاستراتيجيات بصفتها البيئة الساندة للقدرة العسكرية في ظروف السلم و الحرب .

د. على الدولة الاهتمام ببناء و تطوير القدرات العسكرية من حيث تنظيمها وتسليحها واستخدامها مع وضوح مهامها و عقيدتها العسكرية لانها احد ادوات السياسة و اهم عناصر القوة الوطنية القادرة على تنفيذ السوق السياسي الشامل للدولة.

هـ. على صانعي السياسات المستقبلية أن يطوروا فهماً فكرياً فلسفياً عميقاً حول نظريات الحرب و مفاهيم استخدام القوة العسكرية كأداة من ادوات الدولة لتحقيق اهدافها..مع فهم واضح لمفهوم العمليات العسكرية دون مستوى الحرب والمتمثلة بالنزاع .

السياسة الدفاعية و الامن الداخلي

12. تعتبر السياسة الدفاعية الجزء العسكري في ستراتجية الامن الوطني مما يتطلب من الدولة تقيمها ومقارنتها بالسياسات الدفاعية الاخرى و خاصة دول الاقليم و تحديداً دول الجوارللوصول الى عوامل القوة و الضعف و كيفية تكييف ذلك لصالحها.. مع الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات الاقليمية التي قد تحدث بشكل مفاجئ والتي تؤسس الى فقدان الاستقرار في المنطقة مع الاستمرار في وضع الخطط ومراجعتها وتامين الاجراءات الازمة لمواجهة ذلك والاستمرار في تفعيل عوامل التكييف مع تلك

المؤثرات وانعكاستها على السياسة الدفاعية ويتطلب من الدولة ايضا ان تحدد وتوضح المفاهيم العامة للامن الداخلي وما هي مقوماته الاساسية وعلاقتها بمفهوم الامن الشامل وما نوع التحديات التي تواجهه مع التقيد بابعاد وتحديدات استخدام القوة رجوعا الى القوانين الدولية التي تسمح بها لاغراض حفظ الامن الداخلي تجنبا ومنع التدخلات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في الشؤون الداخلية .

الاستراتجية العامة لادارة شؤون الحرب

13. على الدولة تأسيس فهم عام و شامل لدى المخططين الاستراتيجين و صانعي القرار السياسي الوطني حول المفهوم الفلسفي والسياسي بطبيعة الحرب كأداة من ادوات السياسة وفق القواعد العامة لادارتها و التعقيدات الدولية و الاقليمية و المحلية التي تنتج عنها على ضوء التطورات و العلاقات المعاصرة ..مما يتطلب بناء سياسة وطنية قادرة على ادارة و تلبية متطلبات الصراع المستقبلي ضمن الظواهر الستراتيجة العامة التي تحيط ببيئة الحرب و التي تؤثر فيها كتداول المعلومات و صعوبة التحفظ عليها بسبب التطور الحاصل في العلوم و التكنولوجيا مع بناء استخبارات وطنية مقتدرة ومقاومة للاختراق و استثمارها الامثل للتطور التكنلوجي والتقني .

نظرية الدفاع و ستراتيجية الامن الوطني

14. الدفاع اهم مرتكزات الامن الوطني والقوات المسلحة مسؤلة عنه بشكل مباشر بينما تتولى اجهزة الدولة و مؤسساتها و أنظمتها السياسية و الاجتماعية والاقتصادية دور مساندة الدفاع ..مع الاخذ بنظر الاعتبار و بشكل واضح أن الأمن الوطني هو حالة من الاستقرار و الازدهار السياسي و الاجتماعي و الاقتصـــادي

وأن اي خرق لهذه الحالة سيشكل تهديداً للامن الداخلي مما ينعكس بظلاله على الامن الوطني الشامل.. كما ان السيطرة في ادارة الموارد لاجل عمليات الدفاع تساعد في تحقيق الاهداف العسكرية و نتيجتها النهائية للمحافظة على الاهداف الوطنية الكبرى .. وأن تحديد و تنمية العلاقة العضوية بين مقومات الاقتصاد الوطني وبين متطلبات الامن و الدفاع و تأثير السياسات الحكومية في اتجاهات الاقتصاد و تحديد علاقته بالقرار الاستراتيجي من خلال تفعيل تأثيره في تقوية مقومات الدفاع و الامن انسجاما بين الأهداف الاقتصادية وأهداف الدولة الوطنية جميعها عوامل تعزز من قدرة الدفاع وإستراتيجية الأمن الوطني.

الرئوية العامة لمفهوم الامن الوطني

15. ان تلك الرئوية تعبر عن فهم مشترك يهتم بنظرية الامن الوطني الشامل ضمن إطار الثوابت و المتغيرات في أولويات السياسة ذات الارتباط الوثيق بالتخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني حيث تشكل مهام الدفاع و مهام الامن العمود الفقري للإستراتيجية الأمنية الشاملة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن اي تراجع في تطور المجتمع قد يؤدي الى الفوضى وغياب روح المواطنة مما يخلق بيئة صالحة للارهاب تؤدي الى تحدي كبير للامن . وبما ان القوات المسلحة موجودة في هذا الدور و تشكل عامل ساند و قوي لحفظ الامن الداخلي مع قوات الداخلية و اجهزة الدولة الاخرى عندما تقتضي الضرورة.. نرى أن التعاون الوثيق بيـــــــن القوات ا لمسلحة وقوات الامن والمواطن شكل نجاحا واضحا في استقرار الامن بالرغم من بعض الخروقات التي تحصل بين حين واخر وهذا امر طبيعي في ظروف القتال داخل المدن وخاصة مع عدو غير منظور يتمثل بالارهاب الذي يتخذ من الموت وسيلة للحياة.وقد فرضت هذه الحالة ضرورة تعزيز العلاقة و الفهم المشترك و توحيد السلاح الميداني وتجاوز التداخل في التنظيم و الاستخدام والتعبئة مع ممارسة التدريب المشترك دون الابتعاد عن الاختصاص او التخلي عن الدور و المهمة الرئيسية لكل نوع من تلك القوات .

16. فرضت التكنولوجيا الحديثة و ثورة التقنيات توسيع مدارك الابداع و التطور الفكري لعناصر القوات المسلحة و قوات الامن و خاصة القيادات العليا والقيادات الميدانية مما تطلب من تلك القيادات استثمار هذه المعدات و تكييفها لصالح المهمة الرئيسية.. و قد برز دور المعلومات الاستخباراتية في المكان والزمان الضرورين

كعامل حاكم في مقاتلة الارهاب لان الاستخبارات الجيدة و المقتدرة تضيق الفجوة بين التوقعات و الحقيقة مع التركيز على الاستخبارات التعبوية التي تهتم بشكل اساسي بقدرات العدو القصيرة الامد مع عدم اهمال الاستخبارات العملياتية التي تعني بنوايا العدو قدر تعلق الامر بالوقت ..كما فرضت الحالة الامنية درساً جديداً على المعنيين بشؤون الامن استيعابه هو لاتوجد خطة تمنع من الاصطدام بالعدو واحياناً التوقعات قد تأتي او لاتأتي مما اصبح مراجعة و تعديل الخطط امر اهم من اعداد تلك الخطط نفسها و اخيراً مهما كان المسرح الاقليمي الحالي و عدم استقرار الامن احياناً فأن العراق سيتعاظم دوره المؤثر اقليمياً و دولياً اذا تجاوز مشاكله الداخلية و منع الاخرين من التدخل في شؤونه تحت اي ذريعه مع عدم تدخله في شؤون الاخرين..

17. إن من اقوى غرائز الانسان وقاية نفسه و المحافظة على امنه...و لكون القوات المسلحة هي اهم عناصر القوة في الدولة لقدرتها على صد كل عدوان و تأمين سلامة الامة في الداخل و الخارج و احباط كل محاولة انتقاص من استقلال و سيادة الدولة تحت اي مسمى او ذريعة.و بما ان عوامل النجاح في الحرب كثيرة و متعددة ومنها مادية و معنوية مع المبادئ الثابته للحرب توجد حقيقة جوهرية لابد من توفرها لضمان الاستقرار الا وهي (الامن) ليس بصفته العسكرية المجردة فقط بل يعني امن الدولة الشامل ضد اخطار الحرب و سلامتها الاقتصادية و السياسية وامن جبهتها الداخلية والمحافظة على الروح المعنوية للشعب و ضمان و لائه و ان تجاهل هذه المفاهيم او بعض منها قد يعرض لامن للخطرو يسبب فشل الحرب رغم كفاءة القوات المسلحة.. و لابد أن نشير ان التطور في التسليح و التجهيز والمعدات و كفاءة الجيش القتالية و استعدادته الكاملة لمواجهة الاحداث المتوقعة والمفاجئة لايكفي لوحده و انما هنالك ضرورة حتمية لوجود جهاز دفاع مدني كفوء و مقتدر منذ السلم لتحمل اعباء الحرب خلف خطوط القتال و مواجهة الكوارث.

(30 -9)

مرتكزات بناء القوات المسلحة

18. إن بناء اية قوة حديثة و متطورة تعتبر احدى الاجراءات المعقدة ضمن عمليات بناء القوة لاي بلد لما يتطلب ذلك من امكانيات كبيرة جداً تتعلق بتيسر عناصرها للوصول الى تحقيق الدور المرسوم لانجاز الاهداف المطلوبة وان بناء تلك القوة يخضع لركائز اساسية مشتركة لجميع صنوف القوات المسلحة مع احتفاظ كل منها بخصوصيته . وان نوع وحجم القوات المسلحة من اهم عناصر القوة ومما يزيد من قدرتها نوع واسلوب القيادة والجاهزية مع تكامل الاستعداد القتالي والتوزيع الصحيح للقطعات ضمن مسارح العمليات وفق المهمة والواجبات كما ان هذا البناء يتأثر بالسوق السياسي ا لشامل للدولة ونوع العقيدة العسكرية المتبناة وحجم التهديدات المحتملة ونوع الاهداف المطلوب تحقيقها وازاء تلك العوامل يبرز الاقتصاد الوطني واولويات الدولة في استثماره وتوزيعه كعامل حاكم ومؤثر في بناء القوات المسلحة.ومهما كان نوع

وحجم القوات المسلحة المطلوب فان بنائها وتطويرها ونجاح استمراريتها يخضع الى مرتكزات ضرورية لا يمكن تجاوزها تحت اي ذريعة وهي:

أ. وضوح العقيدة العسكرية

عرفت العقيدة العسكرية بعدة تعاريف مختلفة نتيجة اختلاف رأي و ايمان المدارس العسكرية التي عنيت بدراستها و اصبحت تمثل وجهة نظر دولة دون اخرى فيما يتعلق بالحرب و اهدافها المحددة لقواتها المسلحة من اجل تحقيق مهامها واهدافها الوطنية..و بالرغم من هذا الاختلاف تبقى العقيدة العسكرية هي ناتج للبيئة النظرية للعقيدة السياسة و تحتفظ بخصوصيتها التي تمثل كافة الافكار والمفاهيم و الاراء والتعاليم التي تسترشد بها القوات المسلحة في اعمالها سلماً و حرباً حيث تهتم العقيدة العسكرية بتنظيم و استخدام و امكانيات تسليح و تجهيز و تدريب القوات المسلحة و نرى أن و ضوح العقيدة العسكرية يؤمن لنا مهمة واضحة تحدد من خلالها المسؤوليات و الواجبات التي تنفذ من قبل جيش مهني محايد بعيد عن مؤثرات السياسة وهنالك امر مهم جدا يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبارهو خضوع القوات المسلحة الى منابع متعددة ومختلفة للتدريب والتجهيز والتسليح والتطوير يضيف اشكاليات على تطبيق العقيدة العسكرية بسبب تاثرها بعقائد مختلفة استنادا

الى اختلاف التدريب والتسليح وتعدد مصادره ولاجل تجاوز ذلك يجب توحيد وتجانس الموارد باتباع مصدر وخط واحد للتسليح والتجهيز والتدريب وان هذا المبدء سوف يؤمن الاقتصاد والاستمرارية حتى وان كان في المنظور البعيد.

ب. تنظيم جيد

يعتمد التنظيم على اسس و مبادئ تبعاً للعقيدة العسكرية كما ان تأليف و تنظيم القوات المسلحة يتأثر بثقافة الشعب و تعداد السكان والوضع الاقتصادي والتقدم الصناعي و الرأي العام المحلي و خواص الشعب و استعداده لتحمل مسؤلياته الوطنية كما ان التنظيم الجيد يستطيع تحقيق الغاية منه باكبر قدر من الاقتصاد واستثمار للموارد بما ينسجم وخطط العمليات ومهما كان نوع التنظيم يجب ان يخضع لمبادئ رئيسية هي.....الاقتصاد والبساطة والتناسق والمرونه من خلالها نتوصل الى هيكل تنظيمي واضح للقيادات والتشكيلات والوحدات مع اقرار ملاكات فاعلة تنسجم مع المهمة والواجبات مما يؤمن لنا نظام معركة دقيق وواضح يحدد بموجبه حجم الجيش وتسلسل

درجات القيادة والامرة ونوع الارتباط مع تكامل البناء الهرمي للقوات المسلحة الذي يساعد في تامين التدرج الصحيح لكل رتبة دون اللجوء الى حرق المراحل اضافة الى بيان الاحتياج السنوي للصنوف من الضباط الاحداث لسد الاندثار الطبيعي او اندثار الحرب مما يحدد لنا نوع وحجم المؤوسسات التدريبية.

جـ. تيسير الموارد المالية و المادية

يؤمن اسلحة و معدات و تجهيزات كفؤة وقادرة على انجاز المهام لكل نوع وصنف من اسلحة القوات المسلحة و يؤمن ايضاً اسكان وطبابة وشؤون ادارية ومالية. إن ذلك التأثير يتناسب طردياً مع حجم الاقتصاد الوطني و قدرة الميزانية السنوية المخصصة لوزارة الدفاع على تلبية المتطلبات. وعليه نرى إن خلاف ذلك لايمكن التوصل الى تكامل الاسلحة و استعدادها القتالي و اصبح الزاماً على الدولة الاخذ بنظر الاعتبار إن الاسلحة الاستراتيجية يجب أن تخصص لها مبالغ من الميزانية الاتحادية للدولة. كما ان السلاح المطلوب بشكل سريع لتلبية حاجات الامن و الدفاع يتطلب تنفيذه بقرار بمستوى اعلى من وزارة الدفاع و خلافه ستتخلف القوات المسلحة من انجاز مهامها الوطنية .

(30 -11)

د. الفهم المشترك

إن الحرب الحديثة حرب مشتركة تتداخل عدة عوامل في انجاحها و اهم تلك العوامل هو التعاون و التنسيق بين صنوف القوات المسلحة من اجل انجاز مهمتها و ممكن تحقيق الفهم المشترك في مستوى التعبئة و العمليات من خلال ممارسة التدريب المشترك و نشر الوعي بين مختلف الصنوف لفهم الصنوف الاخرى من خلال تضمين ذلك في نشرة تدريب المقر العام وعلينا ان نعي جيدا اهمية ذلك حيث غياب الفهم المشترك و ابتعاد الصنوف عن بعضها سيؤدي الى ضعف القدرات القتالية مما ينعكس سلبا على اداء القوات المسلحة بالكامل.ولكي لايتصور الاخرين ان الفهم المشترك هو الاستيعاب الكامل لكل سلاح من قبل الصنف الاخر المقصود ليس هكذا وانما على كل صنف معرفة الحد الادنى من خواص واستخدام ومحدوديات كل سلاح للصنف الاخر.

هـ . التدريب

إن التدريب الجيد بمختلف مستوياته (الاساسي– المتقدم- المشترك) يؤمن قدرة عالية في انجاز المهام بما ينسجم مع نوع التسليح و التجهيز لان التدريب الراقي يعتبر المدخل الاساسي لتنفيذ العمليات. و هنالك امر هام يجب مراعاته إن تعدد مصادر التدريب قد يضعف من مستوى تكامله و عليه إن خطط التدريب الناجحة و تيسر الموارد و

المؤسسات التدريبية مع مركزية التدريب يعتبر عامل حاكم في هذا الجانب كما ان التدريب الاختصاصي يعزز بالتدريب (المشترك) لان الحرب الحديثة هي (حرب مشتركة) و فقدان الفهم المشترك يضعف من اداء القوات المسلحة.

و. منظومة ادارية كفؤة

تشكل المنظومة الادارية اهمية قصوى للقوات المسلحه وتعزز من بناء القوة من خلال تامين الاسناد اللوجستي في ظروف الحرب والسلم كما ان تامين المتطلبات لا يكفي وانما يتطلب الانسيابية والسرعة في الادامة وفق سياقات صحيحة وواضحة لجميع القوات وكان للجيش العراقي تجارب ناجحة في ذلك كانت من ابرزالدروس المستنبطة في الحروب التي مر بها العراق هو نجاح المنظومة الادارية وكيفية استخدام القطعات الناجح للارض..و عليه إن ضعف

(30 -12)

المنظومة الادارية يشكل خلل في بناء و تكوين القوة و حسب وجهة نظري إن الخلل مازال قائم بسبب شحة الموارد و خاصة تحديدات الميزانية مما يتطلب مراعاة ذلك لان الاسناد الاداري هو الشريان الحيوي لاستمرار القوات المسلحة في اداء مهامها.

ز.منظومة اعداد ضباط مقتدرة تواكب التطور الحاصل

تشكل منظومة اعداد الضباط و لكافة صنوف القوات المسلحة العمود الفقري لبناء و تطوير سلسلة القيادة و الامرة و هيئات الركن و من هذه الاهمية نرى أن المنظومة يتم اعدادها و تنفيذها من قبل ثلاثة جهات مهمة و رئيسية في القوات المسلحة و هي ...قيادات ومديريات الصنوف المسؤولة عن اعدادها و دائرة التدريب مسؤولة عن تنفيذها و دائرة الادارة مسؤولة عن تطبيقها .....وبما ان المناصب في القوات المسلحة لاتقتصر فقط على مناصب القيادة والامرة وانما هنالك عدة خطوط لاشغال المناصب مثل هيئات الركن والتدريب والمناصب الاختصاصية والفنية ولغرض ان تنفذ منظومة اعداد الضباط بشكل انسيابي يحقق الغاية يتطلب اعداد منظومتين رديفتين ومكملتين لها هما.... منظومة اسناد المناصب ومنظومة معادلة المناصب التي تحدد مستوى ونوع الخدمة مقارنة بين الخدمة في الميدان والمقر العام .

ح.القيادة و السيطرة و اتخاذ القرار

إن صنع القرار هو عملية دراسة و تحليل منطقي لكافة العوامل و المعطيات ذات العلاقة بالمهمة و الغاية منها تقليل فسحة الخطأ لعملية اتخاذ القرارات لذلك يمكن القول إن تقدير الموقف هو الجزء المهم من عملية صنع القرار ليتخذ القائد ما يراه مناسبا.. لان القرار عملية دقيقة تهدف الى المقارنة بين المسالك والبدائل اي اتباع المسلك الصحيح او القريب من الصحة عندما لا تتيسر المعلومات الكافية و الكاملة حول المعضلة ولكي تصبح قرارات القائد موضع التنفيذ يتطلب وجود منظومة قيادة وسيطرة كفؤة ومتطورة لها قابلية الصمود امام التحديات التي تواجهها.

ط. قابلية القائد

القائد يتصرف بارواح الاخرين لذا ينبغي عليه أن يمتلك قدرا من المتانة العقلية لتحمل جهد هذه المسؤولية و على كل قائد أن تكون له القابلية على تصور المعاضل المتوقعة و تهيئة المستلزمات الخاصة بمعالجتها حال ظهورها إن ذلك

(13- 30)

سيؤدي الى الدقة في تنفيذ الواجبات المكلفة بها القطعات.. و لذلك إن مستلزمات نجاح المعركة كثيرة وتحتاج الى جهد كبير في التخطيط و جمع المعلومات و تهيئة القطعات و الاحتياطات وتامين الاسناد اللوجستي لكونها مستلزمات اساسية لايمكن بدونها أن يكتب النجاح لاي معركة ما لم يتم تأمينها بشكل حقيقي لتمكين القطعات من تنفيذ الواجبات المكلفة بها بشكل دقيق و مهما كانت الاستحضارات المطلوبة و التي ستنفذ فأن ظروف الحرب الحديثة فرضت على القائد التعامل مع مفاهيم واعتبارات خاصة تتمثل بالمناورة والقيام بالمبادءة بعد تامين متطلباتها وتاثير العمق من خلال تطور مديات الاسلحة التي حرمت الاهداف المعادية من الاحتماء بمجال المدى مع قابلية الحركة العالية والتعامل مع تناقض مبادئ الحرب وتحديد اسبقياتها لان الحرب الحديثة لا تستوعب تطبيق كامل لمبادئ الحرب مع الاخذ بنظر الاعتبار مناطق التاثير والاهتمام.

القدرة الجوية و بناء القوة

19. إن مفهوم القدرة الجوية له اطاره الواسع خارج مفهوم اي تنظيم فاتجاهاته تنحصر في مجالين الاول مجال عسكري(دفاعي) و المجال الثاني (اقتصادي).. فالمجال الدفاعي يشمل كيفية استثمار مكونات القدرة الجوية و توجيهها لخدمة سياسة الدفاع العليا للدولة و المجال الاقتصادي هو عملية تحقيق اقصى فائدة بأستثمار امكانيات القدرة الجوية في مكوناتها و الاهم من ذلك هو كيفية تحقيق العلاقة بين هذه المكونات من اجل تحقيق افضل استثمار لهذين المجالين. وقد حققت بعض دول العالم مسارات عديدة في مجال تنظيم العلاقة بين هذه المكونات و منها ما ابقى هذين المجالين في اطار السياسة العليا

مع وجود علاقة ارتباطية على هذا المستوى و منها ما جعل طبيعة اطار العلاقة في وزارة مشتركة او منفصلة للدفاع و الطيران او بصيغة رئاسة اركان جوية .

20. إن فكرة التنظيم الموحد للقدرة الجوية العراقية قد تكون مناسبة مستقبلاً و خاصة ان عناصر القدرة الجوية الثلاثة (قوة جوية - طيران جيش- دفاع جوي) في مراحل البناء و التطوير لان تكاملها مستقبلاً حالة مهمة و هي وحدة القيادة والسيطرة من اجل مواكبة مجالات الحرب الحديثة و تطور الاسلحة و المعدات وظهور عامل الاقتصاد و التعاون و التنسيق كشروط حاكمة لنجاح و استثمار تلك القدرات ..لكون القدرة الجوية اهم الركائز الاساسية في بنية القوات المسلحة وجزء مهم من معركتها و قد اكتسبت عناصر القدرة الجوية تجربة غنية في المعارك التي خاضها العراق.

(14- 30)

21. إن الحاجة الكبيرة للتفاعل مع متطلبات المعركة الحديثة التي تتميز بملائمة التنظيم و الحسم السريع و توجيه القدرات و التنسيق و التكامل بين الصنوف المشتركة و الاسلحة و الاقتصاد في الجهد فضلاً عن وجود دوافع اساسية جميعها تقتضي بالضرورة الى ايجاد صيغة تنظيمية لعناصر القدرة الجوية العراقية في اطار مركزي موحد يخدم معركة القوات المسلحة و بالاتجاه الذي تقرره العقيدة العسكرية . حيث العلاقة بين عناصر القدرة الجوية ضمن مفاهيم السوق العسكري العام هي اكثر ارتباطاً و تداخلاً عما هو عليه مع القوات الاخرى و ذلك بسبب طبيعة العوامل و الخصائص المشتركة ما بين اهداف وغايات هذه القوات و نتيجة تأثر احدها بالاخر..حيث إن كل واجب من الواجبات الاساسية للقوة الجوية و الدفاع الجوي وطيران الجيش ترتبط بمستويات مشتركة مابين قوتين او اكثر في تنفيذ المهام و طبقاً لطبيعة عمل عناصر القدرة الجوية في نواحي التنظيم و التخطيط و التنسيق فأن نجاح معركتها سيعتمد على مقدار ما يتحقق من قيادة و سيطرة واحدة على هذه العناصر وبما ان بناء اي سلاح يعني جمع عدد متوازن من القوات والاسلحة والخدمات في تشكيلات ووحدات تشكل بمجموعها انسب تجمع قادر على تنفيذ المهام بنجاح وكفاءة في مسارح العمليات لان تحقيق السيطرة الموحدة على مختلف عناصر التنظيم وتحقيق درجة الاستعداد القتالي بصيغة مستمرة والقدرة على التحول السريع المنظم من حالة السلم الى حالة الحرب يتطلب اعادة في بناء جديد لتنظيم القدرة الجوية او اعادة النظر بالهيكل التنظيمي الحالي لعناصرها اصبح ضروريا وخاصة انها في طور البناء والتطوير . ان بناء القدرة الجوية يتاثر بعدة عوامل اسوة بباقي القوات المسلحة وتلك العوامل هي: أ. العامل الاقتصادي

يدخل العامل الاقتصادي بشكل فعال ضمن العوامل التي تؤثر في تنظيم مكونات القدرة الجوية ويعتمد ذلك على امكانيات و موارد البلد و الثروات الوطنية التي تشكل عامل

مهم في تنفيذ خطة البناء الحالي والتطوير المستقبلي للقدرة الجوية بكافة ابعاده ابتداءاً من التخطيط و الاعداد و التدريب بلوغاً لمستوى الاداء المطلوب و بالرغم من إن العامل الاقتصادي يتحكم بخطة البناء المستقبلي الا انه يتطلب تيسر العامل البشري و التقنية المطلوبة في استـــخدام و ادامة كافة مفاصل اسلحة القدرة الجوية الحالية ويدخل العامل الاقتصادي كمؤثر ليس فقط في حدود هيكل البناء والتنظيم ورصد الاموال وانما في عامل المقارنة بين الكلفة والتاثيرمن كافة جوانبه لتحديد كلفة بناء اي منظومة من قيادات الاسلحه الثلاثة وما تاثير كل منها في الاستخدام الفعلي لان البناء التنظيمي الصحيح يجب ان يقارب بكفائتـــــــه

(30 -15)

ومتطلباته مع الامكانيات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الوطني مع مراعاة تحديدات الوقت كعامل حاكم في ذلك .

ب. العامل التقني و تطور الاسلحة

تمثل اتجاهات التطور التقني في مجال الاسلحة الجوية عاملاً اساسياً عند تحديد حجم و تسليح عناصر القدرة الجوية اذ لايمكن بأي حال من الاحوال تجاهل هذه الاتجاهات و الا اصبح هذا الحجم كماً متخلفاً لان القدرة القتالية للقوات الجوية يكون مقياسها العدد والنوع وتشكل التقنية المتطورة انجازات كبيرة لصالح الحرب الجوية مما اثر بشكل مباشر على نوع التنظيم الحالي و المستقبلي لعناصر القدرة الجوية و عليه لكي يتمكن هذا التنظيم من احتواء ومواكبة هذه التطورات لابد أن يكون مبنياً على اسس و مبادئ سليمة وان يرتكز الى المبادئ العلمية الصحيحة للبناء و التطور و التنظيم.ان التخطيط المستقبلي لامتلاك اسلحة من اجيال متطورة والتي تحتاج الى وقت للحصول عليها ومع تحديدات هذا الوقت وبما ان القدرة الجوية الحالية غير متكاملة البناء وان الحاجة قائمة لتأمين المهام المطلوبة بالامكان سد هذه الثغرة بشراء اسلحة كفؤة قد تكون مستخدمة او معادة التصليح لاستثمارها الى حين تكامل التسليح المتفوق كما لهذه الحالة من فوائد تتمثل باستمرارية التدريب والتأهيل وتامين الاقتصاد في استخدام الاسلحة المتطورة لاغراض التدريب .

جـــ. العامل السياسي

للسلطة السياسية و صانعي القرار اثر كبير في شكل البناء و التنظيم من حيث خلق الظروف المناسبة لتأمين تزويد القوات الجوية بأحدث الاسلحة والتجهيزات وانعكاس ذلك على هذا البناء و التطوير. كما تلعب العلاقات السياسية دور مهم في تأمين التسليح و التجهيز و التدريب للقوات الجوية لأن الاسلحة و تجهيزاتها تتطلب واجبات جديدة لتحقيق اهداف السياسة الوطنية.ومن هذا المنطلق نرى وبشكل قاطع ان بناء القدرة

الجوية يعتمد بالدرجة الاولى على القرار السياسي الاعلى ويعقبه بذلك تيسر المال وتحديدات الوقت .....خارج تلك الاعتبارات ومهما كانت جهود المقرات الادنى في محاولة البناء والتطوير لاتجدي نفعا بسبب محدوديات صلاحيات وامكانيات تلك المقرات .....ومع هذا يجب ان يكون القرار الفني والعملياتي التخصصي لقادة وهيئات ركن قيادات الاسلحة .

(30 -16)

د . التهديد المحتمل

يؤثر التهديد المحتمل على تنظيم و بناء و تطوير القدرة الجوية حيث يؤخذ بنظر الاعتبار نوايا و اهداف هذا التهديد و بشكل خاص حجم قواته المسلحة و تجهيزاته و عقيدته العسكرية التي تشكل انعكاساً لسوقه السياسي الشامل.. و لان مهمة القوات الجوية شل وتعطيل القدرة القتالية للطرف الاخر و تحطيم امكانياته المادية مما يتطلب الالمام بأمكانيات العدو و جمع المعلومات الممكنة عن قدراته و نقاط القوة والضعف فيها و العمل على تحقيق هدف القوات النهائي و هو كسب المعركة اذا فرضت على البلد لاي سبب كان ولذلك يجب أن يكون حجم و قدرة القوات الجوية يتلائم مع حجم و قدرة دول الاهتمام كي تتمكن تلك القوات من تحقيق التوازن في القدرات.

هـ . العامل البشري

يؤثر العامل البشري في تحديد شكل التنظيم حيث إن عدد سكان الدولة قد يكون عامل قوة او عامل ضعف في نوع المواجهة المتوقعة . لان العامل البشري عامل اساسي في قوة الدولة و طبيعة الصراع وادارته.كما إن القدرة البشرية المتكافئة مع طبيعة و مهام القوات الجوية ستكون عوناً في اختيارالتنظيم المرن الذي يحقق الغاية.

و . العامل الجغرافي

يؤثر العامل الجغرافي للدولة و اتساعها و طبيعة اراضيها تأثيراً كبيراً في تنظيم القوات الجوية حيث يعكس هذا العامل تأثيره على حجم و اسلوب عمل هذه القوات و يفرض ايضاً اتخاذ تدابير معينة بالتجهيز و التسليح و استخدام اساليب القتال التي تنبثق من مضمون العقيدة العسكرية و ينبغي عند تحديد تأثير العامل الجغرافي على تنظيم القوات الجوية دراسة موقع الدولة المعنية الجغرافي و المسافة و الحدود وطبيعة الارض و طرق المواصلات و المناخ السائد.مع الاهتمام بالتسليح الجيد والمتطور ذو قدرة تمكنه من الوصول الى الاهداف التي تحتمي بمجال المدى مع تأمين جميع عناصر مضاعفات القوة وخاصة امكانيات الارضاع الجوي.

22. ينبغي أن يواكب بناء و تنظيم و تطوير القوات المسلحة بصورة عامة والقوات الجوية بصورة خاصة كل المتغيرات ويلبي احتياجات العقيدة العسكرية ومضمونها ليس من ناحية حجم القوات المسلحة وانما بنوعية التنظيم والهيكلية المدروسة على اسس علمية حديثة. مما يجعل من العقيدة العسكرية المتبناة ممكنة التطبيق. كما إن تحديد حجم و تأليف القوات وبمختلف مراحل تكوينها ما هو الا عملية بلورة لمهامها في الحدود النوعية و الكمية بما ينسجم والاهداف الوطنية.وإن القرارالنهائي المطلوب يجب أن يضمن تنظيم القوات المسلحة و مستوياتها في السلم و الحرب و منظومات القيادة و السيطرة والركن و تنظيمات الاحتياط و حالة التغيير بما يتلائم والمبادئ الاساسية لبناء القوات المسلحة التي تحدد ملامحها الرئيسية و معالمها الواضحة من خلال تهيئة قوات منظمة بحجم ملائم للمهام المشكلة من اجلها و مؤلفة من كافة الصنوف الضرورية لتأمين الامن الداخلي تبعاً للظروف الحالية التي يمر بها العراق و النظرة السوقية لتلك القوات لحماية حدود العراق من أي اعتداء متوقع او مفاجئ على ان يؤخذ بنظر الاعتبار الارجحية المحسوبة في الحجم العام و التسليح و التجهيز للصنوف الرئيسية لاغراض الدفاع وفق السياقات العامة لمبادئ الحرب الشاملة.

مراحل بناء و تطوير القدرة الجوية

22. بعد وصول الوجبة الاولى من طائرات القوة الجوية في 22 نيسان 1931 شكلت امرية القوة الجوية بتاريخ 31اب1931 ارتبطت بوزارة الدفاع و في عام 1941 بلغ حجم القوة الجوية سبعة اسراب و خلال ثورة مايس 1941 فقدت القوة الجوية معظم طائراتها مما اضطرها الى الغاء الاسراب الموجودة.ومنذ تشكيل القوة الجوية تعددت تسمياتها ما بين امرية و مديرية و كذلك ارتباطها ما بين وزارة الدفاع و رئاسة اركان الجيش بناءاً على حجمها وواجباتها حتى استقرت بأسم قيادة القوة الجوية بعد تعديل نظام وزارة الدفاع عام 1953 و ارتبطت برئاسة اركان الجيش.وفي عام 1956 حصلت نقلة كبيرة في تطوير ورفع كفاءة تسليح القوة الجوية و بعد عام 1958 ازدادت امكانية القوة الجوية من حيث عدد الاسراب و القواعد الجوية كما تغيرت سياسة التسليح بصورة عامة و اتجهت نحو الكتلة الشرقية و جهزت القوة الجوية بطائرات حديثة الصنع مقاتلة و قاصفة و سمتية و شمل التطور اسلحة الدفاع الجوي حيث جهز بمنظومة كشف و انذار مبكر و تم تسليح المنظومة ببطاريات صواريخ ارض- جو. و بعد العام 1968 حصل تطور كبير في تنظيم و تسليح القوة الجوية حيث زاد عدد اسرابها وقواعدها و مطاراتها الثانوية اضعاف ما كانت عليه في السابق مما ساهم في

تعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة و قد رافق هذا التطور تغيير بسيط في تنظيم القوة الجوية في السيطرة على تشكيلاتها و منها تعديل تنظيم الدفاع الجوي ليصبح عام 1970 مديرية الدفاع الجوي بدلاً من تنظيمها السابق شعبة الدفاع الجوي ضمن مديرية الحركات الجوية و في العام 1973 تم تشكيل امرية م- ط وتشكيل مديرية صواريخ م- ط ضمن نظام معركة قيادة القوة الجوية و الدفاع الجوي.و في عام1975 تم تشكيل جناح طيران السمتيات في مطار K1 حيث ارتبطت به كافة اسراب و مفارز الطائرات السمتية التي كانت تعمل في قاعدة الحرية الجوية بعدها تم تشكيل جناح طيران السمتيات في التاجي و في عام 1977 تم تشكيل مديرية السمتيات التي كانت ترتبط مباشرة بقيادة القوة الجوية و الدفاع الجوي .. بعد هذا التاريخ الطويل لبناء القدرة الجوية.. حصل اعادة تنظيم لقيادة القوة الجوية و الدفاع الجوي عام 1979 الخاص بتشكيل معاونيات العمليات والدفاع الجوي والفنية و الادارية ترتبط بهذه المعاونيات جميع المديريات والامريات ضمن تشكيل القيادة وقد ساعد هذا التنظيم في تقليل اعباء كبيرة عن القائد.. في حزيران عام 1980 تم استحداث مديرية طيران الجيش و اصبحت مستقلة عن القوة الجوية بدلاً من مديرية السمتيات التي كانت ترتبط بقيادة القوة الجوية .و في 21 كانون الثاني 1987 ارتبطت القوة الجوية بديوان وزارة الدفاع لاجل معالجة معاضلها بشكل انسيابي وسريع حسب رغبة وزير الدفاع الفريق الاول الركن عدنان خيرالله لان القوة الجوية سلاح خطير ومهم لايمكن السيطرة عليه الا باعلى المستويات وقد قال بحق القوة الجوية (الحق مع القوة الجوية دائما عندما تطرح معاضلها والاخرون لا يتفهمونها .. لقد فهمت القوة الجوية بعد ان توغلت فيها تفصيليا واطلعت على معاضلها عن قرب) وفي العام 1996 شكلت لجنة وبامر رئاسي برئاسة الفريق الركن محمد عبد القادر معاون رئيس اركان الجيش للتدريب لدراسة واقع حال القوة الجوية وامكانية تطويرها بعد الانتكاسة والتدميرالذي تعرضت لها في حرب الكويت عام 1991. قال بحق القوة الجوية (الذي لايرى بعينه او يلمس بنفسه عمل القوة الجوية لا يصدق ما يقال عنها) . وفي عام 1993 فصلت عن القوة الجوية معاونية قائد القوة الجوي للدفاع الجوي و المديريات و الامريات التابعة لها و شكلت بها قيادة الدفاع الجوي.. و قد برزت عدة اراء بصدد فصل الدفاع الجوي عن القوة الجوية منها مؤيد و منها معارض و كل لديه اسبباه وتبريراته لذلك.. مع العلم إن هذا الاجراء كان قرار سياسي و ليس عملياتي حيث العدوان الذي حصل على العراق في العام 1991خلال حرب الكويت حطم بشكل كامل القدرة الجوية العراقية و اضعف القوة الجوية بشكل مباشر اضافة الى فقدان القوة الجوية لافضل طائراتها المقاتلة في ذلك الوقت

(30 -19)

وكان عددها 139طائرة تم اخلائها الى ايران و انواع تلك الطائرات الميراج F.1 الفرنسية و سوخوي 24 الروسية و التي تعتبر احدث طائرة قاصفة تتمكن من الاختراق و الوصول الى اهدافها بسهولة علماً أن سربين من هذا النوع وصل العراق

بعد عام 1988 أي انها لم تشترك في الحرب العراقية – الايرانية وطائرات ميك 29 و ميك 25 المتصدية الحديثة و المتطورة وطائرات سوخوي 22 و طائرات النقل البعيدة المدى طراز اليوشن 76 و التي تشكل اسطول النقل العسكري و طائرات الفالكون 50 الرئاسية و طائرات الانذار المبكر عدنان 1 وطائرات الحرب الاكترونية الفاو. ولكي لانغادر هذا التغير الحاد في تنظيم القدرة الجوية و الخاص بفصل مديرية السمتيات في حزيران 1980 لتصبح مديرية طيران الجيش وفصل معاونية قيادة القوة الجوية للدفاع الجوي حيث اصبح كل منهم قيادة مستقلة مما يتطلب المروربجميع الاراء و تحليلها و مطابقة نتائجها هل كان هذا الاجراء ينسجم مع مبادئ القيادة و السيطرة والاقتصاد بالجهد والتنسيـــــــق والتعاون او افقد الخاصية الكبيرة التي تمتاز بها القدرة الجوية المتمثلة بالمرونة ووحدة القيادة وتكامل المعركة وهل ان صاحب القرار على علم بذلك او ان الظروف الحاكمة هي التي فرضت الحال وفي تصوري اضافة لتلك العوامل كان العامل السياسي هو صاحب الفصل بذلك .

الرأي المؤيد لانفصال الدفاع الجوي عن القوة الجوية

23. اعتبر بعض المعنين و خاصة منتسبي الدفاع الجوي إن استقلال الدفاع الجوي بشكل قيادة سلاح خفف الضغط على قيادة القوة الجوية لكي تتفرغ لواجباتها وامن الحالة الافضل لقيادة الدفاع الجوي لتحقيق اهدافها و غاياتها.. بالاضافة الى ان العدوان الامريكي الذي استمر حتى بعد عام 1991 يمثل معركة بين القوة الجوية الامريكية و صواريخ كروز من جهة و اسلحة الدفاع الجوي العراقية من جهة اخرى و إن مشاركة القوة الجوية في هذه المعركة اصبح محدود جداً نتيجة التدمير الكامل لهذا السلاح وتأثير الحصار المباشرعليه.. و لكن حقيقة الامركان السبب الحقيقي هو اجراء سياسي اكثر مما هو عملياتي لان فرض حضر الطيران على العراق بين خطي (32-36) قيد من حرية عمل القوة الجوية و التي هي محدودة اصلا و اصبحت هذه المنطقة مظلة طيران يومي لطائرات التحالف و لكي يثبت العراق مقاومته و عدم استسلامه لواقع الحال عقد الامل على اسلحة الدفاع الجوي التي لم تكن اوفر حظا من القوة الجوية بامتلاك الاسلحة المتخلفة المحدودة وبها تحمل رجال الدفاع الجوي تلك المسؤولية الوطنية بالرغم من معرفة القيادة السياسية اصلاً عدم تأثير هذا السلاح على واقع الحال. اضافة لما ورد اعلاه لعبت المصالح الشخصيـــــــة دورا واضحا في ذلك للاستفادة من هذا الواقع واستغلاله

بشكل كامل لتحقيق اهداف و غايات شخصية للبعض. و بالرغم من ذلك يجب ان لاننسى التضحيات التي قدمها منتسبوا الدفاع الجوي في الدفاع عن الوطن بمختلف الوسائل و الاسلحة التي كانت اصلاً لاتوازي السلاح المعادي و لا حتى بنسب

بسيطة.حيث قدم هذا السلاح الكثير من الشهداء دفاعا عن الوطن .واتصف رجاله بالصبر الذي فاق التصور وبالشجاعة التي تجاوزت المعقول.

الرأي المعارض لانفصال الدفاع الجوي عن القوة الجوية

24. إن القدرة الجوية وحدة عضوية و كل لايتجزء. حيث يشكل الدفاع الجوي جزء فاعل و مهم منها و بما إن تأمين الدفاع الجوي هو احد الوظائف الرئيسية للقوة الجوية و مما لاشك فيه إن الحصول على موقف جوي ملائم مهمة رئيسية للقوة الجوية و بالرغم من إن القدرة الهائلة للاسلحة التدميرية تؤكد على الحاجة لحماية فعالة و إن امكانية شن الهجوم المسبق حتى قبل اعلان الحرب يتطلب من منظومة الدفاع الجوي درجة عالية من الكفائة و التهيؤ في كافة الاوقات لحماية سماء الوطن و بيئة العمليات البرية و البحرية اتجاه اي تهديد معادي حيث تمثلت الغاية في بناء دفاع جوي مقتدر على منع القوات الجوية المعادية من احداث اضرار بالغة تعرض البلد للخطر مع المحافظة على الوسائط العسكرية في ادارة عمليات دفاعية و تعرضية متواصلة و المساعدة في ادامة ارادة الامة على مقاومة العدو... و لكن هذه الاهمية و الامكانيات التي يمتاز بها سلاح الدفاع الجوي و انسجاماً مع المهمة الوطنية التي ينهض بها هذا السلاح فأن استمرارية فعاليته و تأثيره تستمد من تكامل القدرة الجوية حيث السيادة الجوية تعكس لنا اليوم التعبير عن القوة العسكرية بأقصى اشكالها من خلال تكامل عناصر القدرة الجوية لانها تمتازبامكانيات كبيرة لا تضاهى على تحشيد القوة في المكان و الزمان المناسبين الامر الذي أمن لها ميزات واضحة على باقي الصنوف و الاسلحة العسكرية الاخرى. وبما ان القدرة الجوية ترمز الى القوة من قبل وسائط حربية تستخدم البعد الثالث (الجو) و بشكل عام تتضمن الطائرة، الصاروخ ، وسائل الحرب الاكترونية ، منظومات القيادة والسيطرة و الاتصالات ، منظومات المراقبة و جمع المعلومات والطائرات الاستطلاعية والطائرات المسيرة والاسلحة و القذائف الموجهة عن بعد و ضمن هذا الاطار اصبح البعد الثالث يشمل الفضاء الخارجي و اخذت الحرب الجوية تستخدم هذا الفضاء للاغراض العسكرية.ومع ما فرضه التطور في وسائل الحرب الجوية عالية التاثير والكلفة والبعد السياسي الذي يترتب على هذا الاستخدام اتجهت الجيوش الى مبدء الاقتصاد بالجهد والمال مع الحفاظ على تحقيق الغايات فكانت

(21- 30)

القيادة المركزية الموحدة لجميع عناصر القدرة الجوية هو الخيار السائد في استخدامها مما عزز راي المعارضين لفصل الدفاع الجوي وطيران الجيش عن القوة الجوية لان ذلك يفقد الجميع عناصر القوة ويشتت الجهد ووحدة المعركة اضافة الى الانعكاسات الادارية على ذلك .من خلال تجارب الحروب و خاصة في مجال المعاضل التي واجهتها استقلالية عمل الدفاع الجوي عن عمل القوة الجوية فقد عزز احد

المفكرين الجويين هذه المعضلة قائلاً (إن القوة الجوية و الدفاع الجوي قبضتي ملاكم تحت سيطرة عقل واحد اذا شطر هذا العقل فأن السيطرة عليهما تصبح مستحيلة مما يسهل من سقوطه بالضربة القاضية لان قوته و تأثيره اصبحت معدومة).. ولكي لا ابتعد عن الموضوع ارى إن السلبيات التي رافقت فصل الدفاع الجوي عن القدرة الجوية هي :

أ. عدم الاستثمار الكامل لأهم سلاح حيوي وضارب في معركة الدفاع الجوي الذي يتمثل (بالطائرات المتصدية) و التي تعتبر السلاح الاول المتصدي للطائرات المعادية حتى خارج حدود الوطن ولكون هذا السلاح تابع للقوة الجوية و هي المسؤولة عنه اعداداً و تأهيلاً و تسليحاً و تجهيزاً وادامة و الحفاظ على قدرته القتالية في جميع الاحوال و الظروف و لان الدفاع الجوي ليس لديه القدرة على تأمين هذا السلاح فأن استخدامه يكون لأغراض الحركات فقط بينما ارتباطه و قيادته و السيطره عليه تتم من قبل القوة الجوية.. إن هذا الارتباط و لاغراض الحركات قد يفقد قيادة الدفاع الجوي التصرف كاملا بهذا السلاح مع عدم الاطلاع المستمر على حالته المفصلة الا من خلال الاتصالات الجانبية ..ونحن نعلم جيداً إن القوات المرتبطة عضوياً بأية قيادة اكثر فعالية من القوات المرتبطة لأغراض الحركات او المتجحفلة معها.

ب. فقدان مبدء اساسي من مبادئ الحرب هو (الاقتصاد) و الذي يكتسب اهميته المتزايدة في الحرب الحديثة حيث تنسيق التعاون بين الاسلحة المشتركة نوعاً و شكلاً يؤمن ذلك وان تحقيقه لايتم الامن خلال توحيدالقيادة .

جـ. ضعف او غياب التنسيق و التعاون و الاستمرار و المرونة من خلال التحكم والتغيير في الخطط و استخدام الاسلحة و النار.

26. بالرغم من المعاضل التي واجهت الدفاع الجوي الا انه بقى محافظا على هيكله التنظيمي تحت قيادة واحدة واستمر في التصدي والمواجهة بواسطة اسلحته المحدودة العدد والكفاءة مع فقدانه لاهم سلاح هو الطائرات المتصدية بعد ان اصبحت القوة الجوية عاجزة عن تنفيذ مهامها بسبب فقدان صلاحيـــــة الطائرات

(30-22)

وتقادمها مقارنة بالتطور الذي حصل في مجالات الاسلحة الجوية ومع كل هذه الظروف كان حجم الدفاع الجوي القطري يتالف من....4 قاطع دفاع جوي .6 لواءصواريخ ارض -جو .13 لواء مدفعية م-ط .4 لواء انذار وسيطرة .46 كتيبة مدفعية م-ط . 4كتيبة صواريخ رولاند فرنسية . 9 كتيبة انذار وسيطرة . 93 بطرية صواريخ . .اما الدفاع الجوي الميداني الذي ارتبط بقيادة الدفاع الجوي بعد ان كان يدار من قبل صنف مستقل يسمى صنف م-ط وتمثله في المقرالعام مديرية مقاومة الطائرات

وكان له مؤسساته التدريبية الخاصة ومؤسسات الدعم الفني وانسجاما مع حجم الجيش لغاية 20 اذار 2003 بداية العدوان الامريكي الذي انتهى باحتلال العراق في 9 نيسان 2003 المؤلف من 5 فيلق و11 فرقة مشاة و 3 فرقة مدرعة و3 فرقة مشاة الي فكان حجم الدفاع الجوي الميداني يتالف من 5 سرية انذار ورصد و 28 كتيبة مدفعية م-ط و 11 بطرية صواريخ سترلا و 18 بطرية م-ط مختلطة مستقلة و 6 بطرية م-ط ذاتية الحركة .ومثلما واجه الدفاع الجوي القطري عدة معاضل تنظيمه وعملياتيه بعد استقلاله عن القوة الجوية فقد تعرض الدفاع الجوي الميداني لمواجهة معاضل بسبب ارتباطه الجديد مع قيادة الدفاع الجوي بدلا من ارتباطه بقيادات الفيالق والفرق والغائه كصنف مستقل واصبح اختصاص في صنف الدفاع الجوي ومن تلك المعاضل هي:

أ. الارتباط الجديد افقد القائد البري المرونة في التصرف الكامل بهذا السلاح.

ب. ضعف او غياب التنسيق والتعاون بالزمان والمكان المطلوبين مع القوة الجوية ومقرات الدفاع الجوي القطري و رافق ذلك اسقاط طائراتنا بهذا السلاح.

جـ.اضاف ثقل ومسؤوليات جديدة على الدفاع الجوي القطري .

27. ان العلاقة بين القوة الجوية والدفاع الجوي ضمن مفهوم السوق العسكري هي اكثر ارتباطا وتداخلا عما هو علية مع القوات البحرية والبرية وذلك بسبب طبيعة العوامل المشتركة ما بين معركتهم ونتيجة تاثير وتاثر كل منهم بالاخر ومن هذا المنظور نرى ان الدفاع الجوي يفرض حالة التنسيق والتعاون مع القوة الجوية لغرض استثمار العوامل المشتركة بينهما وبما يخدم خصوصية معركة كل منهم ونرى ان هذا المفهوم قد لايتحقق عندما تكون منظومات واسلحة الدفاع الجوي تحت قيادة ومسؤولية مستقلة مما لايسمح في انشاء نقاط الارتباط والتنسيق والتعاون المشترك .....وبما ان التكامل التسليحي في الدفاع الجوي حالة اساسية لكسب المعركة وان هذا التكامل يعتمد في جانب منه على الطائرات المتصدية التي كان استخدامها لاغراض الدفاع الجوي ادى بالازدواجية في السيطرة والاستخدام ما بين قيادة الدفاع الجوي وقيادة القوة الجوية مما انعكس على مستوى اداء هذا السلاح المهم....كما ان معضلة القيادة والسيطرة على الدفاع الجوي الميدانـــــــــي

اتسمت بالازدواجية بالرغم من ارتباط هذا السلاح بقيادة الدفاع الجوي الا ان القيادة والسيطرة الحقيقية علية كانت من قبل القيادات الميدانية وان ادعاء ممارسة القيادة والسيطرة من قبل قيادة الدفاع الجوي لم تكن حقيقة واقعة وانما تجري من خلال التنسيق مع مديرية الحركات العسكرية والقيادات الميدانية وسبب ذلك هدرا للوقت وتبذيرا في الجهد وقد اثبتت هذه الحالة ان ارتباط الدفاع الجوي الميداني الصحيح يجب ان يكون مع

القيادات الميدانية لان هذا السلاح هو تشكيل عضوي مصمم ان يكون جزء مهم من معركة القوات البرية وما سواه يعتبر حالة شاذة فرضتها الظروف الخاصة التي ادت الى الخلل وعدم استثمار السلاح بشكل صحيح .

طيـران الـجيـش

28. رغم المجال المحدود للطائرات السمتية الذي تمكنت من ممارسته خلال الحرب العراقية- الايرانية و لكن بعض المعارك افرزت اعتبارات تتعلق بطبيعة تعبئة و استخدام الطائرات السمتية و خاصة المقاتلة للدورع حيث استخلص درساً مهما ساعد في تطوير مفهوم هذا السلاح و تجاوز سلبياته لاحقاً. من المعلوم ان مفهوم طيران الجيش لم يكن معروفا في القوات المسلحة العراقية حيث كانت الطائرات السمتية ضمن سلاح القوة الجوية و جميع مواردها ضمن هذه القيادة و كانت تدار من قبل (مديرية السمتيات) التي ترتبط بقيادة القوة الجوية من جميع النواحي و هذا يعني ان الخبرة موجودة و المعضلة ليست في الطائرات و الطيارين بقدر ما هي عدم وضوح اسس تعبئة و استخدام (طيران الجيش) لدى القوات البرية و هيئات الركن حيث كان تخصيص الجهد السمتي و الواجبات التي يكلف بها لم تخضع لسياقات ثابتة وهذا ما نتج عنه كثير من السلبيات التي رافقت عمليات الطائرات السمتية مما ادى الى تكبدها خسائر لاموجب لها . استقر تنظيم طيران الجيش في حزيران 1980 بعد انفصال مديرية السمتيات من القوة الجوية و تسميتها بمديرية طيران الجيش واصبحت مسؤولة عن ادارة الجهد السمتي بكافة تفاصيله و لكن جميع مواردها بقيت على مسؤولية القوة الجوية مما اصبح اعتماد عامل التنسيق بينهما هو الاسلوب الفاعل و لو عدنا الى التاريخ نرى ان طيران الجيش قد ولد من رحم القوة الجوية و كان الابن البار لها حيث كانت بدايته بتشكيل جناح طيران السمتيات عام 1975 في K1 وتشكيل جناح طيران السمتيات في التاجي عام 1977 ثم تشكيل مديرية السمتيات التي تحدثنا عنها لتكون المديرية المعنية لجميع متطلبات هذا السلاح و اصبحت لاحقاً النواة الرئيسية لمديرية طيران الجيش و استمرت بتنظيمها التي شكلت بموجبه حتى العام 1993 حيث قلبت الى قيادة سميت بقيادة طيران الجيش و الذي كان تنظيمها مماثل الى تنظيم قيادة فيلق بأستثناء الحالة الخاصة لتلك القيادة و بالرغم من تحمل مديرية طيران الجيش المسؤولية الكاملة بأدارة هذا السلاح خلال الحرب العراقية الايرانية و حـــــــرب

الكويت فقد يتضح لنا ان تحويلها الى قيادة ليس لاغراض عملياتية بالرغم من ان عدد و حجم الطائرات السمتية قد تأثر و انخفض بشكل كبير خلال الحرب عام 1991 اضافة الى العامل الضاغط الذي ولده الحصار على العراق يتضح ان الاسباب سياسيـــــة لجانب معنوي و اجراء موازنة في مناصب قائد القوة الجوية و قائد طيران الجيش بعد احالة قائد القوة الجوية الفريق الاول الطيار حميد شعبان على التقاعد . حيث كان منصب القائد ينحصر بين فريق طيار ركن مزاحم صعب الذي اصبح قائد القوة الجوية وفريق طيار ركن الحكم حسن الذي اصبح قائد لطيران الجيش .

29. بالرغم من الجهد المتميز لسلاح طيران الجيش بقى مفهوم القيادة و السيطرة على الجهد السمتي يشوبه عدم الوضوح لدى كل من طيران الجيش و القوات البرية و كانت

الازدواجية هي الطابع السائد في الاستخدام رغم صدور وصايا من القيادة العامة للقوات المسلحة في حينة تنص (وجوب وضع تشكيلات طيران الجيش في الاسناد و ليس بالامرة) و هذا الامر ازال الشكوك و الممارسات التي وضعت الجهد السمتي بقيادة القائد البري اما السيطرة للامر السمتي من هذا يتبين ان سلسلة القيادة و السيطرة لطيران الجيش كانت تختلف في نمطها عن ماهو متبع في الصنوف الاخرىوقد شكلة معاضل كبيرة في استخدام هذا السلاح .

30. بالرغم من اختلاف شكل التنظيم المتبع في طيران الجيش و نوع الارتباط وممارسة القيادة و السيطرة و بالرغم من الجهد المتميز الذي قام به هذا السلاح والجهود المكثفة من قبل القادة و الامرين في المحافظة على درجة التوازن في الاستخدام لصالح القوات البرية و القوة البحرية و الواجبات الاخرى الملقاة على عاتقه اتجاه القوة الجوية الاانه بقى يعاني من بعض المعاضل المتمثلة فيمايلي:

أ. ان ضعف تنظيم طيران الجيش و مفهوم القيادة و السيطرة و التخطيط المشترك و التنسيق مع القوة الجوية في اغلب الاحيان ابعد هذا السلاح عن وضع سياقات مشتركة مع القوة الجوية و من الامور المهمة في ذلك كانت الطائرات السمتية تنفذ واجبات الاسناد للقوات البرية بمختلف انواعها لم يجري لها تأمين موقف جوي ملائم من قبل القوة الجوية.

ب. غياب الفهم المشترك و الادراك الكافي من قبل القوات البرية لخصوصية هذا السلاح ولد نوع من الازدواجية خاصة في مجال القيادة و السيطرة مما شكل صعوبة في الادارة و الاستخدام.

31. كانت الغاية من جميع الاعمال بين طيران الجيش و القوات البرية هو تامين الاستجابة السريعة لمتطلبات العمليات البرية و لو رجعنا للتاريخ في العمليات القتالية لطيران الجيش و التي عززت الدور الكبير و القدرة الهائلة لهذا السلاح هو نقل لواء القوات الخاصة حرس جمهوري في الساعة 0500 صباح يوم 2اب 1990 وانزاله في منطقة المطلاع الكويتية بتشكيل (93) طائرة سمتية منها (84) طائرة نقل متوسط و (8) طائرة اسناد ناري و (1) طائرة قيادة وسيـــــطرة

ووفق مفهوم العمليات العسكرية اعتبر هذا الواجب من ابرز عمليات طيران الجيش العراقي من حيث الحجم و التوقيت و المباغتة . و مع هذا الجهد الكبير الذي قدمه السلاح السمتي تبقى القوات البرية بحاجة الى امكانية النظر خلف خطوط التماس و في العمق المعادي لاجل رصد التهديدات المحتملة وامكانيات التسديد والرمي الى ابعد ما يمكن و بالدقة المطلوبة و الى امتلاك قابلية الحركة التعبوية والقفز فوق الموانع الارضية و ان خير ما يلبي تلك الاحتياجات هو طيران الجيش

32. بغض النظر عن تحديد الزمان و المكان و مدى الوقت قريباً أم بعيداً ولمواكبة تطورات وتاثيرات الحرب الحديثة و التطور الحاصل في عناصر القدرة الجوية ونوع و تأثير التهديد الجوي المعادي و طبيعة المعركة المستقبلية وماهية التحالفات العسكرية و سياقات التعاون على المستوى الامني والتأثيرات الاقليمية... ومع تلك الاعتبارات تبقى عناصر القدرة الجوية ذات مزايا مشتركة تتفوق بها على بقية الصنوف الاخرى في تنفيذ عملياتها من خلال قابلية الحركة وسرعة الاستجابة والمرونة واستثمارا لتلك الخواص وبالاستفادة من تجارب الحروب و متطلبات المعركة الحديثة والتخطيط لاحتمالات المستقبل المتوقعة او المفاجئة جعل تطوير و تجهيز وتسليح القوات الجوية مطلبا وطنيا لايمكن تجاوزه لتمكينها من تنفيذ المهمات السوقية الكبيرة بدقة و التعبوية بأعلى درجات التأثيركما اصبحت مركزية القيادة بغض النظر عن شكل تنظيمها وتسميتها و ارتباطها مطلب رئيسي لحشد جهد عناصر القدرة الجوية بالشكل الصحيح لانجاز المهام الوطنية المطلوبة.

اهمية التكامل و التنسيق بين القدرات و الجهود

33. ان العلاقة الوثيقة بين عناصر القدرة الجوية ضمن مفهوم السوق العسكري هي اكثر ارتباطاً و تداخلاً و ذلك بسبب طبيعة العوامل و الخصائص المشتركة بينها وتأثر احدهما بالاخر مما فرض حالة من التنسيق والتعاون لاستثمارها بما يخدم معركة كل منهم غير ان المحصلة النهائية للمسؤولية الموزعةعلى هذه القوات يجب ان تلتقي بالنتيجة لتحقيق التكامل و الوصول الى وحدة المعركة. و عندما يكون هنالك تهديد معادي لابد و ان يكون هناك تنسيق و تعاون بين كافة القيادات من خلال مواقع مسؤوليتها ليؤدي ذلك الى تعزيز فرصة القدرة الجوية للتصدي ومنع التهديد المعادي من استثمار الفرص التي يمكن ان تتاح له نتيجة ضعف رد فعل اي قوة من قوات القدرة الجوية بسبب غياب التنسيق و الانسجام وضعف التكامل مما يسبب خلل واضح في ادارة المعركة كما يمكن تجاوز ذلك في وقت مسبق عندما يتكامل التنسيق و توحيد القدرات. ونرى ان اهم مبادئ تحقيق التكامل هو الجانب التنظيمي الـــذي من خلاله تنفذ الواجبات تبعا لموقع ومسؤولية كـــل

(30-26)

قيادة سلاح وفق الاطار الصحيح للمعركة المشتركة في التصدي لاي تهديد معادي.و لكي يحقق التنظيم بشكله الموحد لجميع عناصر القدرة الجوية يجب الاخذ بنظر الاعتبار تعديل هذا التنظيم عندما تقتضي الضرورة و اعطاء صلاحيات لامركزية لادارة معركة كل سلاح ضمن الاطار العام للعمل المشترك بينهم ولكن التخطيط و اسلوب التنفيذ يجب ان يبقى مركزياً للمقر الاعلى الذي يديرتلك القوات تحت اي مسمى كان. وانسجاما مع ماورد وبالاستفادة من التجربة السابقة التي لم تثبت نجاحها عندما تم تجزئة القدرة الجوية الى ثلاثة قيادات لم تضع تحت سيطرة مقر جوي اعلى واحد و لكون عناصر القدرة الجوية الحالية في طور البناء و التطوير ولكي نتفادى الاخطاء التي تؤدي الى غياب السيطرة المركزية والتنسيق و التعاون و الاقتصاد بالجهد و الوقوع في اخطاء ادارة المعركة المشتركة فأني ارى ومن وجهة نظري المتواضعة ... على المسؤولين و هيئات الركن و صانعي القرار الاخذ بنظر الاعتبار وجود تنظيم

مركزي بغض النظر عن تسميته و ارتباطه و درجات القيادة فيه أن يجمع عناصر القدرة الجوية تحت مرجعية و احدة دون الاخلال بالتخصص و المهام لكل سلاح.

34. بما ان الاقتصاد هو احد عوامل القوة الشاملة للدولة فمن البديهي ان تأثير هذا العامل على نتائج الحرب سيكون كبيراً لاسيما و انه يرتبط بشكل دقيق بالحاجات الاساسية للقوات المسلحة و بشكل خاص ان متطلبات القدرة الجوية هي اكثر كلفة من باقي الاسلحة الاخرى لان اي توسع او زيادة في المعدات و الاسلحة الجوية سيؤدي الى زيادة حجم الموارد المالية المخصصة لها و عليه يتطلب وجود جهة معينة لها قدرة التعامل التخصصي مع هذا الحجم الواسع في المعدات و الاسلحة و من جانب اخر ان طبيعة و نوع المهام التي ستكلف بها اسلحة و معدات كل من القوة الجوية ،طيران الجيش، الدفاع الجوي وبعد اجراء التنسيق اللازم و التخصيص المناسب سيؤدي الى عدم حصول ازدواجية و استنزاف في الموارد وبالتالي يحقق مبدأ الاقتصاد.

(30-27)

الاستنتاج العام

35. مهما كان نوع و اجراءات السياسة القائمة و مسؤوليتها تجاه الامن الوطني في تحقيق السوق السياسي الشامل للدولة من اجل الحفاظ على مصالح المواطن والدفاع عن الوطن فأن ستراتيجية الامن الوطني هي المظلة الحقيقية لبناء القوة بكافة اشكالها و خاصة القوة العسكرية لكونها الذراع الحقيقي لتنفيذ السوق السياسي الشامل و تبقى القدرة الجوية هي الذراع الفاعل لتحقيق السوق العسكري بسبب ما تمتاز به من خصائص و امكانيات لاتتيسر لغيرها من القوات الاخرى. كما ان التكامل و التنسيق و توحيد القدرات لمنظومة واسلحة القدرة الجوية يؤمن توحيد الجهود و تأمين الاقتصاد بالجهد و المال ويضعها في موقعها الصحيح مما يؤمن استثمار تلك الموارد العظيمة لتحقيق المهمة الوطنية الكبرى للدفاع عن الوطن ولجميع

تلك الاسباب والمعطيات فأنني اري و من وجهة نظري الخاصة التي قد لاتعبر عن الحقيقة المطلقة يجب ان يكون بناء القدرة الجوية بصيغة متوازنة حتى تصل الى نهايتها الطبيعية في تكامل هذا البناء المهم و بالاستفادة من الدروس السابقة المتمثلة في الاخفاقات و النجاحات و من اهمها تجزئة القدرة الجوية بعد ان كانت بناء واحد اثبت فعاليته و نجاحه في جميع الظروف التي مر بها و لكن اعادة تنظيمها الى (القوةالجوية ، الدفاع الجوي ، طيران الجيش) في العام 1993 قد يكون هذا الاجراء لاسباب سياسية و ضغوطات مر بها البلد خلال ظروف الحصار و إن مثل هذا التنظيم المستمر لكل سلاح حقيقة ادى الى اضعاف القدرة الجوية و خاصة انه لم يختبر بشكل مباشر خلال (حرب متوازنة) الا ان جميع المعطيات تشير الى انه لم يكن التنظيم المثالي والصحيح الذي يؤمن الوصول الى تحقيق الاهداف الذي انشئ من اجلها كمـــــــا ان انهيار المنظومة

(30-28)

العسكرية بالكامل بسبب التدمير الذي وقع عليها من قبل العدوان الامريكي ودول التحالف خلال حرب الكويت عام 1991 واستمرار هذا العدوان حتى احتلال العراق في 9 نيسان 2003 وما سبقه من ضغوطات الحصار وضعف اعادة التنظيم وفساد بعض القيادات العسكرية وتجاوز المؤسسة العسكرية للقيم و التقاليد التي كانت تمتاز بها و تخطي السياقات الصحيحة جميع تلك الاسباب ادت الى ما حصل و ان جميع الاجراءات الترقيعية التي قامت بـــــها القيادة السياسية في حينه ما هي الا دوافع سياسية ومحاولة لاثبات الوجود ورفع المعنويات. و بالاستفادة من هذا الدرس القاسي على الجميع تحمل المسؤولية في الاسراع لبناء و تطوير القدرة الجوية و جعلها تحت مرجعية واحدة بغض النظر عن التسمية ونوع التنظيم والارتباط ومستوى القيادة اقتصاداً بالجهد وتحقيقاً لوحدة القيادة والسيطرة والتنسيق و التعاون ولكي لايفوتني ولاجل تجاوز المعضلة الحالية من عدم تكامل بناء وامكانيات قيادات الاسلحة الجوية وطيران الجيش والدفاع الجوي مما سبب قصورا واضحا في انجاز مهامها الوطنية ولغرض تقليص الثغرة الناتجة من ذلك ولكون الحصول على اسلحة جديدة ومتطورة يحتاج وقت وهذا طبيعي في بناء القوات الجوية

ولمعالجة ذلك ممكن التوجه الى شراء اسلحة مستخدمة وبحالة جيدة وبنفس خواص وكفاءة الاسلحة المطلوبة لتامين الاحتياج الطارئ مع الاستفادة في ادامة التدريب وبلا شك ان الكلفة الاقتصادية ستكون اقل مما لو كانت الاسلحة المستخدمة حديثة وتستخدم للمرة الاولى قد يلاقي هذا الراي معارضة ولكني ارجو دراسته من قبل ذوي الاختصاص مقارنة بين الكلفة والتاثير وبعد ذلك يقرر ان كان مناسب او غير مناسب مع الاخـــذ بنظر الاعتبار الضرورات الامنية الحالية التي تستحق التضحية ببعض لعوامل لحساب اخرى استنادا الـــى

(30-29)

التضحية ببعض مبادئ الحرب لصالح اخرى ولما تتطلبه ضرورات المعركة الحديثة ..... ومن الله التوفيق.

<u>الملاحق</u>

الملحق (أ) حجم الجيش العراقي في ا

لاعوام (1980,1988,1991)

الملحق (ب) حجم الجيش العراقي

لغاية 20 اذار 2003

اللواء الملاح الركن (المتقاعد)

فيصل حمادي غضبان العمري

رئيس اركان القوة الجوية (سابقا)

1 ايار 2012

الملحق (أ)

ستراتيجية الأمن الوطني و بناء القوة

1. نظام معركة الجيش العراقي في 4 ايلول 1980

أ.الفيلق الاول

اولاً: فق مش2 (لمش 2- لمش4- لمش90)

ثانياً: فق مش4 (لمش5- لمش29- لمش93- لمش96)

ثالثاً: فق مش 7(لمش19 - لمش38- لمش39)

رابعاً: فق مش8 (لمش22- لمش23- لمش3)

خامساً: فق مش11(لمش44- لمش45- لمش47- لمش48- لمش49)

سادساً: فق مع12(لمع37-لمع50-لمش ألي 46)

ب. الفيلق الثاني

اولاً: فق مع 3(لمع6-لمع بن الوليد – لمش الي8)

ثانياً: فق مع 6(لمع 16-لمع 30-لمش ألي 25)

ثالثاً: فق مع 10(لمع17- لمع 42- لمش ألي 24)

جـ. الفيلق الثالث

اولاً: فق الية 1(لمع34- لمش ألي 1- لمش ألي 27)

ثانياً: فق الية 5(لمع26- لمش ألي 15- لمش الي 20)

ثالثاً: فق مع 9(لمع 35- لمع43- لمش ألي 14)

(10-1)

2. نظام معركة الجيش العراقي في 1988/8/8

أ.الفيلق الاول

اولاً: فق مش 2(لمش2- لمش36- لمش 420)

ثانياً: فق مش 7(لمش19- لمش 38- لمش39-لمش116)

ثالثاً: فق مش 24(لمش 97- لمش 603-لمش 803-لمش 807)

رابعاً: فق مش 27(لمش 424- لمش 437 –لمش 806)

خامساً: فق مش 34(لمش105-لمش112-لمش504)

سادساً: فق مش 36(لمش71-لمش106-لمش442- لمش602)

سابعاً: فق مش 39(لمش73-لمش74- لمش 445)

ثامناً: فق مش 44(لمش 438- لمش702)

تاسعاً: فق مش 46(-) تشكيل مقر فقط

عاشراً: ق ق 50(لمش443)

احد عشر: ق ق حماية النفط

اثنى عشر: ق ق جحفل الدفاع الوطني الأول

ثلاث عشر: اللواء المدرع 52.

اربع عشر: لواء القوات الخاصة 65.

خمس عشر: لواء المغاوير الأول

سادس عشر: لواء المغاوير الثاني

ب.الفيلق الثاني

اولاً:فق مع 3(لمع6-لمع بن الوليد-لمش الي 8)

ثانياً: فق مع 17(لمع 59- لمع70-لمش الي99)

ثالثاً: فق مش الي51(لمع 41-لمش الي 31-لمش الي 32)

رابعاً: فق مش 16(لمش 79-لمش 108 –لمش 505-لمش606)

خامساً: فق مش 21(لمش 423-لمش 430-لمش444-لمش706)

(10-2)

سادساً: فق مش 22(لمش 4-لمش77-لمش425-لمش 801)

سابعاً: فق مش 28(لمش 78-لمش 412-لمش 417-لمش 705)

ثامناً: اللواء المدرع 80

تاسعاً: لواء القوات الخاصة 66

عاشراً: لواء المغاوير الاول

احد عشر: لواء المغاوير الثاني

<u>جـ. الفيلق الثالث</u>

اولاً: فق مع 6 (لمع 16-لمع30-لمش الي 25)

ثانياً: فق الية 5 (لمع 26-لمش الي 15-لمش الي 20)

ثالثاً: فق مش 8 (لمش 122-لمش 123-لمش 418)

رابعاً: فق مش 11(لمش 23-لمش 45-لمش 47)

خامساً: فق مش 19 (لمش 82-لمش 113-لمش 419-لمش 507)

سادساً: فق مش 30(لمش 53-لمش 101-لمش 120-لمش 506)

سابعاً: فق مش 41(لمش 48-لمش 81-لمش 508)

ثامناً: قيادة القوات 42(لمش 452)

تاسعاً: لمع 56

عاشراً: واء مغاوير الأول

احد عشر: لواء المغاوير

<u>د.الفيلق الرابع:</u>

اولاً: فق مع 10(لمع 17-لمع 42-لمش الي 24)

ثانياً: فق الية 1(لمع 34-لمش الي 1-لمش الي 27)

ثالثاً: فق مش 18(لمش 83-لمش 95-لمش422-لمش 407-لمش 707)

رابعاً: فق مش 20(لمش 44 –لمش 60-لمش 449-لمش 501-لمش703)

خامساً: فق مش 29(لمش 84 –لمش 238-لمش 435-لمش 805)

سادساً: لمع 58

سابعاً: لواء مغاوير الاول

ثامناً: لواء مغاوير الثاني

(10-3)

<u>هـ. الفيلق الخامس</u>

اولاً: فق مش 4(لمش 5 –لمش 29-لمش 96-لمش605)

ثانياً: فق مش 23(لمش 91-لمش 98-لمش 431-لمش 433-لمش 438)

ثالثاً: فق مش 33(لمش 115-لمش119-لمش502-لمش 604)

رابعاً: ق ق 38(لمش الي 5 المركب)

خامساً: ق ق 45(لمش 121-لمش 448)

سادساً: ق ق جحفل الدفاع الوطني الثاني

سابعاً: لواء المغاوير الاول

ثامناً: لواء المغاوير الثاني

<u>و. الفيلق السادس</u>

أولا: فق مع 12(لمع 37-لمع 50 –لمش الي 46)

ثانياً: فق مش 25(لمش 87-لمش 103-لمش428-لمش707)

ثالثا: فق مش31(لمش49-لمش109-لمش124-لمش601)

رابعاً: فق مش 32(لمش90-لمش93-لمش 439-لمش510)

خامساً: فق مش 35(لمش85-لمش102-لمش118-لمش451)

سادساً: ق ق الاهوار (لواء اهوار 1-لواء اهوار2 لواء اهوار3 –لمش449)

سابعاً: لمع 51

ثامنا: لواء القوات الخاصة 68

تاسعا: لواء المغاوير الأول

عاشرا: لواء المغاوير الثاني

<u>ز. الفيلق السابع</u>

اولاً: فق مش 14(لمش 14-لمش18-لمش94-لمش 426)

ثانياً: فق مش 15(لمش 86-لمش 104-لمش 436-لمش 802)

ثالثاً: فق مش 26(لمش107- لمش 110- لمش111-لمش 450)

رابعاً: فق مش 37(لمش 76-لمش114-لمش503-لمش804)

خامساً: فق مش 40(لمش 72-لمش 88-لمش 701-لمش 509)

(10-4)

سادساً: لمع 55

سابعاً: لواء المغاوير الاول

ثامناً: لواء المغاويرالثاني

ح.الفيلق الأول الخاص

اولاً: فق مش 1 الخاصة(لمش 1خ-لمش 2خ-لمش 3خ)

ثانياً: فق مش الخاصة (لمش 4خ –لمش 5 خ –لمش 6خ)

ثالثاً: فق مش 3الخاصة (لمش 7خ-لمش8خ-لمش 9خ)

رابعاً: لمع 54

خامساً: لواء المغاوير الاول

سادساً: لواء المغاوير الثاني

3. نظام قوات الجيش في 1991/1/17

أ. الفيلق الاول

اولاً: فق مش 39(لمش 73-لمش 74-لمش438)

ثانياً: فق مش 40(لمش442-لمش443-لمش701)

ثالثا: فق مش 47(لمش507-لمش508-لمش509)

رابعاً: قيادة قوات الامن الداخلي الاولى(فق مش 57-لمش125-لمش26لمش127)

خامساً: امرية قوات حماية النفط

سادساً: لواء المغاوير الاول

سابعاً: لواء المغاوير الثاني

ب.الفيلق الثاني

اولاً: فق مع 3(لمع 6-لمع بن الوليد-لمش الي 8)

ثانياً: فق مع 17(لمع59-لمع70-لمش الي 99)

ثالثاً: فق مش الية51(لمع41-لمش الي 31-لمش الي32)

رابعاً: اللواء المدرع 54(ك دب67-ك د ب 68-ك د ب69-فوج مشاة الي)

خامساً: لواء المغاوير

(10-5)

<u>جـ.الفيلق الثالث</u>

اولاً: فق الية5(لمع26-لمش الي 15-لمش الي20)

ثانياً: فق مع 6(لمع16-لمع30-لمع56-لمش الي25)

ثالثاً: فق مش 7(لمش19-لمش38-لمش39-لمش116)

رابعاً: فق مش 8(لمش22-لمش48-لمش101-لمش501)

خامساً: فق مش 11(لمش23-لمش45-لمش47)

سادساً: فق مش 14(لمش14-لمش18-لمش94-لمش426)

سابعاً: فق مش 15(لمش76-لمش104-لمش436)

ثامناً: فق مش 18(لمش95-لمش422-لمش704)

تاسعاً: فق مش 29(لمش83-لمش84-لمش703)

عاشراً: فق مش 42(لمش451ـــلمش 452-لمش 844)

الحادي عشر: لواء المغاوير

<u>د.الفيلق الرابع</u>

اولاً: فق الية1(لمع34-لمش الي1-لمش الي 27)

ثانياً: فق مع 10(لمع 17-لمع42-لمع58-لمش الي24)

ثالثاً: فق مش 2(لمش2-لمش4-لمش36)

رابعاً: فق مش 16(لمش108-لمش505-لمش606)

خامساً: فق مش 20(لمش44-لمش60-لمش435)

سادساً: فق مش 21(لمش79-لمش423-لمش430)

سابعاً: فق مش 30(لمش53-لمش506-لمش705)

ثامناً: فق مش 36(لمش 71-لمش106-لمش602)

تاسعاً: لواء المغاوير

(10-6)

هـ.الفيلق الخامس

اولاً: فق مش 4(لمش 5-لمش29-لمش 96-لمش605)

ثانياً: فق مش 24(لمش97-لمش603-لمش604)

ثالثاً: فق مش 33(لمش 115-لمش119-لمش448)

رابعاً: فق مش 38(لمش 846-لمش847-لمش844)

خامساً: فق مش 44(لمش121-لمش438-لمش702)

سادساً: قيادة قوات الامن الداخلي الثانية (فق مش 58 لمش129-لمش131-لمش132)

سابعاً: لواء المغاوير

و.الفيلق السادس

اولاً: فق مع 12(لمع37-لمع50-لمع54-لمش الي 46)

ثانياً: فق مش 19(لمش 82-لمش113-لمش419)

ثالثاً: فق مش 22(لمش93-لمش425-لمش 706)

رابعاً: فق مش 23(لمش 91-لمش98-لمش431-لمش433)

خامساً: فق مش 28(لمش 78-لمش412-لمش417)

سادساً: فق مش 34(لمش90-لمش502-لمش504)

سابعاً: فق مش 37(لمش 114-لمش445-لمش804)

ثامناً: فق مش 46(لمش87-لمش88-لمش428)

تاسعاً: فق مش 50(لمش122-لمش123-لمش124)

عاشراً: فق مع 52(لمع 51-لمع 52-لمع80-لمش الي11)

احد عشر: فق مش 53(لمش418-لمش439-لمش450)

ز.الفيلق السابع

اولاً: فق مش 56(لمش 449-لمش453-لمش454)

ثانياً: فق مش25(لمش72-لمش102-لمش103)

ثالثاً: فق مش 26(لمش110-لمش434-لمش806)

رابعاً: فق مش 27(لمش420-لمش424-لمش437)

خامساً: فق مش 31(لمش49-لمش109-لمش601)

(7-10)

سادساً: فق مش45(لمش841-لمش842-لمش843)

سابعاً: فق مش 48(لمش802-لمش803-لمش807)

ثامناً: فق مش 49(لمش86-لمش107-لمش118)

تاسعاً: فق مش 54(لمش120-لمش444-لمش503)

عاشراً: لواء المغاوير الاول

احد عشر: لواء المغاوير الثاني

<u>ح.قيادة عمليات الخليج</u>

اولاً: قيادة قوات النداء

ثانياً: قيادة قوات الجهراء

ثالثاً: قيادة قوات كاظمة

<u>ط. قيادة عمليات الجهاد</u>

<u>ي.مديرية القوات الخاصة</u>

اولاً: لواء القوات الخاصة 65

ثانياً: لواء القوات الخاصة66

ثالثاً: لواء القوات الخاصة68

(10-8)

الملحق (ب)

ستراتيجية الأمن الوطني و بناء القوة

حجم الجيش لغاية20اذار2003

1.قيادة الفيلق الأول..إسكانه في محافظة كركوك

أ.فق مش 2

ب.فق الية5

ج.فق مش 8

د.امرية مواقع الفيلق

هـ.امرية قوات حماية النفط الاولى

و.لواء مغاوير الفيلق

ز.قطعات الصنوف الساندة و الخدمات

2.قيادة الفيلق الثاني..اسكانه في (بعقوبة)

أ.فق مع3

ب.فق مش 15

جـ.فق مش 34

د.امرية مواقع الفيلق

هـ.لواء مغاوير الفيلق

و.لواء المشاة 417(لواء الصمود)

ز.قطعات الصنوف الساندة و الخدمات

3.قيادة الفيلق الثالث..اسكانه في محافظة (البصرة)

أ. فق مع3

ب. فق مش11

جـ.فق مش الية51

د.امرية مواقع الفيلق

(10-9)

هـ.امرية قوات حماية النفط الثانية

و.لواء المغاوير الاول

ز.لواء المغاوير الثاني

ح.قطعات الصنوف الساندة و الخدمات

4.<u>قيادة الفيلق الرابع</u>.. أسكانه في محافظة (ميسان)

أ.فق مع 10

ب.فق مش 14

ج.فق مش 18

د.امرية مواقع الفيلق

هـ. لواء المغاوير الاول

و.لواء المغاوير الثاني

ز.قطعات الصنوف الساندة و الخدمات

5.<u>قيادة الفيلق الخامس</u> ..إسكانه في (نينوى)

أ.فق الية1

ب.فق مش 4

جـ. فق مش 16

د.فق مش 7

هـ. أمرية مواقع الفيلق

و.لواء مغاوير الأول

ز.لواء مغاوير الثاني

ح.أمرية حماية قوات النفط

ط.قطعات الصنوف و الخدمات

(بيان نقابة المحامين العراقيين بشأن اعتراف دولة الامارات الدبلوماسي الكامل بالكيان الصهيوني(إسرائيل

في خطوات سريعة وعلى خلفية (صفقة القرن) يعلن الرئيس الأمريكي ترامب الاعتراف الدبلوماسي الكامل بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني (إسرائيل)، في خيانةٍ مفضوحةٍ لقضية العرب الأولى، وإنكارٍ وتآمرٍ على الشعب العربي الفلسطيني ونضاله المرير من أجل حقوقه المشروعة في إقامة دولته التي كفلتها القرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية الصادرة عن الجامعة العربية، والملزمة للدول العربية كافة بالتفاهم والدعم من منظمة التعاون الإسلامية.

ويأتي هذا الاعتراف الإماراتي في أعقاب استمرار (إسرائيل) في ممارسة الاعتداء والتنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني بصورة ممنهجة منظمة والإصرار على ارتكاب جرائم الحرب ضد الإنسانية باعتماد المذابح الدمويّة وقتل الأطفال وعمليات تهويد الأماكن المقدسة والاستيطان القائم على العنصرية وسلب أراضي أصحاب حق العودة، و الاعتقالات التعسفيّة للمدنيين وانتهاك حقوقهم و تعرضهم للتعذيب وانتزاع اعترافاتهم بأبشع الطرق الوحشية على الرغم من الموقف الدولي الإنساني المعبّر عنه بالقرارات الدوليّة الصادرة عن مجلس حقوق الانسان أو من الهيئات الدولية الأخرى سواء كان بقراراتها أو تقاريرها .

إن الإعلان الأمريكي باعتراف الإمارات بالكيان الصهيوني (إسرائيل) جاء نتيجةً للتواطئ الأمريكي الإسرائيلي والذي تم نسجه في غرف مظلمة بما يلحق الأضرار البالغة بالشعب الفلسطيني وقياداته الوطنيّة، مستغلاً إلى أبعد الحدود الأوضاع العربية المتردّية الناتجة عن التدخلات الدوليّة و الإقليمية التي لم تستطع توفير الحد الأدنى لمواجهة المخططات الأمريكية الصهيونية، لاسيما وان الخشية مازالت قائمة في اتساع مخططات التطبيع في الوقت الحاضر، ولعل من أبرز النتائج المترتّبة على هذا الإعلان الأمريكي بالاعتراف الإماراتي، تمكين الكيان الصهيوني في الإيغال أكثر عمقاً في تصفية القضية الفلسطينية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني الذي قدّم التضحيات الجسام منذ احتلال أراضيه، لأن هذا الاعتراف يشكل طعناً مباشراً وخطيراً لوحدة العرب في صراعهم مع المشروع الأمريكي البريطاني في فلسطين، وفي تصديع الموقف العربي الواحد تجاه سياسات (إسرائيل) في المنطقة العربية والإقليمية، و ما يترتب عليه من تداعيات خطيرة على المستويين الفلسطيني والعربي.

إن نقابة المحامين العراقيين تدعو أتحاد المحاميين العرب إلى توحيد جهود المحامين العرب باتجاه استخدام المعركة القانونية بكل مفرداتها و تفعيلها لتجريم (إسرائيل) في ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني وفضح حقيقة مشاريع التطبيع الاحتلالية في بناء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الكيان الغاصب للأراضي العربية في فلسطين، وافشال صفقة القرن.

والنصرُ دائما للشعوب المناضلة وفي مقدمتها شعب فلسطين.

ضياء السعدي
نقيب المحاميين العراقيين
١٥